

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة والحادية والثمانين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً
الرئيس: السيد ستيفن كونغستاد (النرويج)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02535(A)



* 1 7 0 2 5 3 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٨١ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، بما أن الجلسة العامة لهذا اليوم تصادف ٨ آذار/مارس، أود أن أبدأ بتهنئة الجميع بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. فالمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص وعدم التمييز أمور تعود بالنفع علينا جميعاً. وموضوع هذا العام لليوم الدولي للمرأة هو "تحقيق المناصفة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠: لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين". ويتضمن جدول أعمال ٢٠٣٠ هدفين رئيسيين يُسلط الضوء عليهما لأهميتهما الخاصة لاحتفال اليوم: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص. وبالإضافة إلى ما ذكر، فإن إدماج المرأة ومشاركتها الشاملة أمر ضروري، ويتصل أيضاً بنزع السلاح. وقد شهدنا بعض التقدم، لا سيما من خلال اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما يتصل بذلك من جهود لإدماج المرأة على نحو أكثر فاعلية في عمليات نزع السلاح والحد من الأسلحة. ومع ذلك، فقد أظهرت البحوث الحديثة أنه في أي اجتماع حكومي دولي بشأن نزع السلاح، يرجح أن يكون فقط حوالي ربع المشاركين من النساء، كما يرجح أن يكون نصف جميع الوفود مؤلفاً بكامله من الرجال. وتلك أرقام محبطة عندما نعلم أن التقدم في نزع السلاح بوجه عام وفي مبادرات محددة يمكن تعزيزه عن طريق إدماج الرؤى الجنسانية في المناقشة واتخاذ القرارات والإجراءات ومن خلال زيادة المشاركة المنصفة للمرأة في صنع القرار. وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، كما أن الالتزام، إلى جانب العديد من الجوانب الأخرى لنزع السلاح، أمر بالتأكيد يستحق جهودنا.

الزملاء الموقرون، لقد تسلم الجميع نسخة من رسالة السفير ألكسي بورودافكين من الاتحاد الروسي الموجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، يحيل بها مشروع مقترح برنامج عمل دورة المؤتمر لعام ٢٠١٦. وقد عممت الأمانة الرسالة ومشروع المقترح بناء على طلب من وفد الاتحاد الروسي. كما طلب الاتحاد الروسي أن يصدر مشروع المقترح بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر. ويعني هذا أنه لدينا حالياً أربعة مشاريع مقترحات مطروحة لبرنامج العمل: مقترح الولايات المتحدة بتعديل الفقرة ٢ من الوثيقة CD/1864، التي عممتها الأمانة العامة عن طريق البريد الإلكتروني نيابة عن الرئيس في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦؛ ومقترح برنامج العمل الذي عممته نيجيريا خلال رئاستها والصادر بوصفه الوثيقة CD/WP.594؛ ومشروع المقترح الذي عممه وفد المملكة المتحدة والصادر بوصفه الوثيقة CD/2055؛ ومشروع المقترح الذي عممه الوفد الروسي والصادر بوصفه الوثيقة CD/2057. وأدعوكم إلى مشاورات مفتوحة غير رسمية الساعة ٣ ظهراً بشأن المقترحات التي جرى تعميمها فيما يخص برنامج العمل في القاعة ٩ في قصر الأمم.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأرى أن وفد الاتحاد الروسي يرغب في أخذ الكلمة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير ألكسي بورودافكين.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تقديم التهاني إلى نساء العالم. فالיום، ٨ آذار/مارس، نحتفل باليوم الدولي للمرأة، وأود أن أتمنى لها كل الخير.

يعرض الوفد الروسي اليوم مشروعاً لبرنامج العمل لينظر فيه مؤتمر نزع السلاح. وقد أعد هذا المشروع على أساس المبادرة التي طرحها في المؤتمر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في ١ آذار/مارس ٢٠١٦، لإنشاء اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي. ولا يتيح اعتماد

برنامج العمل هذا لنا إضافة أسلحة جديدة إلى ترسانة المجتمع الدولي لقمع الأنشطة الإرهابية في العالم فحسب، بل يتيح أيضاً تنشيط المؤتمر باعتباره المنبر التفاوضي الوحيد بشأن الاتفاقات والصكوك القانونية الدولية المتعددة الأطراف في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقدم الوزير لافروف في بيانه حججاً مقنعة بشأن التهديد الحقيقي والمتزايد للإرهاب الكيميائي، والحاجة إلى وضع الإطار القانوني الدولي لقمع الإرهاب، ودور المؤتمر ومكانه في هذه العملية. وعليه، يتألف مشروع برنامج عمل المؤتمر من جزأين رئيسيين.

ينص الأول على ولاية تفاوضية للاتفاقية نفسها. وأؤكد أننا نتكلم عن صك منفصل ملزم قانوناً لن يقوض اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أذكر بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أبرمت هنا في جنيف، في المؤتمر.

والجزء الثاني مكرس لاستمرار العمل بشأن البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، والتي، للأسف، لا يمكن التفاوض حولها حالياً بسبب الافتقار إلى توافق في الآراء بين أعضاء المؤتمر. وهذه البنود الأربعة هي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وبذلك حاولنا الحفاظ على الشمولية والتوازن في برنامج عمل المؤتمر، وهو أمر تدعمه جميع الوفود، حسب فهمنا.

ونحن لا ندعي أن المشروع الروسي حقيقة مطلقة، لكننا نأمل، من خلال جهودنا الجماعية، أن ننجح في التوصل إلى نتائج تغطي قبول الأطراف وفي اعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى دراسة المشروع بتأنٍ. ونحن مستعدون للانخراط في الحوار والنظر في المقترحات البناءة. ونعول على الجميع للمشاركة بنشاط وتصميم في هذه المهمة الجماعية التي ستمكننا من الخروج من الحلقة المفرغة والبدء في العمل المتعمق، بما في ذلك التفاوض وهو، قبل كل شيء، الغرض الأصلي من المؤتمر.

ونحن مستعدون أيضاً لمشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف لتوضيح تفاصيل المبادرة الروسية. وفي الوقت نفسه، يعمل زملاؤنا في موسكو بجد على إعداد العناصر الرئيسية للاتفاقية ونص المذكرة التفسيرية. وحالما تصبح هذه الوثائق جاهزة، سنتشاورها مع المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسفير أندرو كيهوراني ممثل كينيا.

السيد كيهوراني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٢١.

وفي البداية، تهنئكم المجموعة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن تقديرها لأسلوب الانفتاح والشفافية والكفاءة الذي اعتمدتموه في إدارة أعمال المؤتمر. وتود المجموعة أيضاً أن تعرب عن امتنانها للرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح على الجهود التي بذلوها مساهمة في تمكين المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية، بما في ذلك المفاوضات في مرحلة مبكرة، فضلاً عن كسر الجمود الذي طال أمده.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد مرة أخرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنبر الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وفقاً للتكليف الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتشدد على أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طبيعة هذه الهيئة ودورها وولايتها. ويجب أن تؤكد الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط المؤتمر والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف الأعمال الموضوعية، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد ورقات العمل التي قدمتها إلى المؤتمر في عام ٢٠١٥ بشأن نزع السلاح النووي، ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وتنشيطه.

ولا يزال نزع السلاح النووي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد قلقها الشديد إزاء الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإذا تشددت المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة إلى البدء بإجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. وعلى سبيل الأولوية القصوى، ينبغي للمؤتمر أن يبدأ بإجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر حياة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية في العالم دون تمييز وبصورة يمكن التحقق منها وذلك ضمن إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2032 التي تدعو إلى البدء بصورة عاجلة بمفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والترتيب لتدميرها.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ويشمل التزام جميع دول المنطقة بمواصلة نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية والمساهمة في نزع السلاح العام الكامل. ونأمل أن يعقب هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى بشأن مناطق سلام في أقاليم أخرى من العالم.

وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي أكدت مجدداً على أمور منها التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم وعلى الأمن الدولي وبلااستقلال السياسي ونزع السلاح النووي، وهي أمور من شأنها أن تؤدي إلى نزع السلاح بصورة عامة وكاملة وقابلة للتحقق منها. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

وتؤكد المجموعة على المشروعية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرار الجمعية ٣٤/٧٠ المتعلق بمتابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة عن حق في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي فإن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي أثبت أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية وجديرة بالاهتمام على أعلى المستويات. وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة تأييداً تاماً أهداف هذا القرار، لا سيما مطالبته المؤتمر باتخاذ قرار سريع للبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والترتيب لتدميرها. وستدلي مجموعة الـ ٢١ ببيان منفصل في الجلسة العامة للمؤتمر بشأن هذه المسألة.

وترحب المجموعة بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير باعتبار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية، مع تسليط الضوء على الأنشطة المقامة في جميع أنحاء العالم للاحتفال بهذا اليوم، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات أخرى للاحتفال سنوياً بهذا اليوم.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتأمل أن تسهم في مفاوضات نزع السلاح النووي في المؤتمر، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب مجموعة الـ ٢١ بقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨، الذي يقر بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يشارك بطريقة صريحة وبناءة وشفافة وتفاعلية لمعالجة مختلف المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تشير المجموعة أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠ بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وتأمل أن تشارك العضوية مشاركة فاعلة وبناءة في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته. وتأمل المجموعة أن تسهم هذه العملية في عمل المؤتمر.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. وتعرب المجموعة عن قلقها من أنه على الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات القائمة منذ أمد طويل من جانب الدول غير الحائزة لها بتلقي تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض ضمناً أو صراحة لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة

للتلك الأسلحة بما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعو المجموعة إلى البدء بإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٧٠.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة على أن هناك تفهماً متزايداً للآثار الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات بشأن هذا الموضوع عقدت في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين سيتسبب بهما أي تفجير للأسلحة النووية والآثار الكارثية الطويلة الأجل التي ستصيب صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وترى المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون أساس جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

ويرحب أعضاء مجموعة الـ ٢١، الذين هم من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بروح النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونطالب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ تعهداتها تنفيذاً قطعياً بالتوصل إلى إزالة ترساناتها النووية بالكامل، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت جميع الدول الأطراف بتحقيقه بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدت في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاضطلاع بعمل موضوعي بشأن جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة من أجل تحقيق هذه الغاية. وتكرر المجموعة الإشارة إلى الطابع الملح الذي يكتسيه تنفيذ المؤتمر لولايته كما حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ويكتسيه أيضاً اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. وتحت المجموعة رئيس مؤتمر نزع السلاح على ألا يدخر أي جهود وأن يواصل مشاوراته الواسعة مع جميع الوفود من أجل تحقيق هذا الهدف.

وتعرب المجموعة كذلك عن اعتقادها بأن تعزيز عمل آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يستند إلى الحاجة إلى ممارسة رغبة سياسية تراعي مصالح الأمن الجماعي للدول كافة.

وتعرب المجموعة عن بالغ القلق إزاء استمرار انعدام توافق الآراء في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن تنفيذ البرنامج المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وخصوصاً بشأن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية العليا، ومع ذلك تؤكد المجموعة مجدداً دعمها للدعوة مبكراً إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتعرب عن قلقها العميق من عدم توجيه الدعوة بعدد إلى عقد الدورة. وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة

٥٥١/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على عقد دورة تنظيمية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتعرب عن أسفها البالغ للتأخر في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن استيائها وقلقها العميق لأن ثلاث دول أطراف، منها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها وديعتين للمعاهدة وراعتين للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها، عطلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض المعاهدة، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على نحو ما ورد في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار برمته. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأن قرار عام ١٩٩٥ يبقى صالحاً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتعرب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من بلدان مجموعة الـ ٢١ عن قلقها البالغ أيضاً لعدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥؛ وتوجه نداء إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بموجب الفقرة ٦ من ذلك القرار، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، كي توسع نطاق تعاونها وتبذل قصارى جهدها بغية كفالة تعجيل الأطراف الإقليمية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤكد من جديد أن الدول الراعية لهذا القرار يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها البالغ لأن استمرار في عدم تنفيذ القرار ١٩٩٥، بما يخالف المقررات المعتمدة في المؤتمرات ذات الصلة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعنية باستعراض المعاهدة، يضعف مصداقية المعاهدة ويقوض التوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون المزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع أن من شأن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار استمرار صحة الالتزامات المقطوعة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما منها التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها بشكل كامل دون مزيد من التأخير.

وتسلم المجموعة بأهمية مواصلة المشاورات بشأن مسألة احتمال زيادة عدد أعضاء المؤتمر.

كما تسلم المجموعة بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل دعمها لمسألة تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي

هذا الصدد، ترخّب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني الذي استضافه الأمين العام للمؤتمر بالنيابة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كينيا على البيان الذي أدلى به. المتكلم التالي هو سفير هولندا.

السيد كوس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أولاً أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، كما أود أن أهنئ نساء العالم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شاركت في رعاية هذا القرار.

شدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغيريني، في بيانها المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، على أن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار تعبير واضح عن وحدة المجتمع الدولي وعزمه على دعم النظام العالمي لعدم الانتشار واستهداف برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية وقدرتها على تمويلها. وأكدت أن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة وخارجها.

ويجري تطبيق هذا القرار في قانون الاتحاد الأوروبي، وسينظر الاتحاد فيما إذا كانت ثمة حاجة إلى تدابير تقييدية مستقلة إضافية لاستكمال هذا القرار. ويناشد الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل التزاماتها الدولية وتتحلى بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه عن برامجها الرامية إلى تطوير القذائف التسيارية والقدرات النووية. ويجب أن تمتنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة حدة التوترات الإقليمية وأن تدخل مع المجتمع الدولي في حوار مجدٍ وذو مصداقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل كولومبيا. لك الكلمة سيدي.

السيد خاطر بيريا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، أرجو أن تتقبلوا تهانينا على توليكم هذا المنصب، واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعمنا الكامل في أداء واجباتكم.

وكولومبيا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكينيا باسم مجموعة ال ٢١. وفيما يتعلق بالمقترحات بشأن اعتماد برنامج العمل التي قدمتها نيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي، يود وفدي أن يشدد على الأهمية التي نوليها للجهود التي بذلتها وفود هذه البلدان للخروج من المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح.

وعلى الرغم من أن وفدي لا يزال ينتظر تعليمات من عاصمتنا، نود أن نبين أننا نرى نقاطاً إيجابية في المقترح المقدم من الاتحاد الروسي، على سبيل المثال فكرة إحياء الولاية التفاوضية للمؤتمر والاقتراح بإجراء مبادلات رسمية بين المؤتمر والمجتمع المدني.

وتود كولومبيا أن تؤكد أن العدد غير العادي للخيارات الإيجابية المعروضة علينا ينبغي أن يجبرنا على السعي دون تأخير إلى اقتراح موحد يجمع بين جميع النقاط الموضوعية. وسيكون من المخالف للمنطق تماماً أن نعارض اتخاذ خطوة إلى الأمام في ضوء هذه المقترحات. السيد الرئيس، يمكننا التعويل على التزام وفدي بسرعة التحرك نحو اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على بيانه. المتكلم التالي في القائمة هو ممثل جمهورية كوريا. لكم الكلمة، سعادة السفير.

السيد كيم يونغ - مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه التام معكم.

أولاً وقبل كل شيء، يقدر وفد بلدي شرح زميلنا الروسي المفصل لمشروع مقترح لبرنامج عمل لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي. ونرحب بالمبادرة الروسية لتنشيط المؤتمر بطرح مشروع مقترح. وننظر بشكل وثيق في هذا المقترح مع عاصمتنا، ونتوقع أن تكون هناك مناقشات أكثر جدية بعد ظهر اليوم.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد لكم أن جمهورية كوريا ترحب وتؤيد الإجماع على اعتماد قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونثني كثيراً على جميع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة، لوضع أحد أقوى أنظمة الجزاءات في تاريخ الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرجو وفد بلدي من جميع البلدان الأعضاء في المؤتمر التعاون التام على تنفيذ القرار بطريقة شاملة ودقيقة تجبر في نهاية المطاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه. والمتكلم التالي على القائمة هو سفير اليابان. لك الكلمة سيدي.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تأييدي لما ورد في البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا وفي بيان هولندا باسم الاتحاد الأوروبي بشأن اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦). ونقدر بشدة لمجلس الأمن اعتماده بالإجماع القرار بتاريخ ٣ آذار/مارس. وما فتئت اليابان، بصفتها عضواً في المجلس، تعمل بشكل وثيق مع البلدان المعنية من أجل اعتماده. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال الصادق الكامل لقرار المجلس ٢٢٧٠ وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك على اتخاذ إجراءات إيجابية نحو نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. المتكلم التالي هو سفير الصين. لك الكلمة سيدي.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أهنئ زميلاتنا الحاضرات في جلسة اليوم باليوم الدولي للمرأة. السيد الرئيس، منذ توليكم الرئاسة أجريتم مشاورات مكثفة وبذلتم جهوداً جبارة بشأن برنامج العمل، ونود أن نعرب عن تقديرنا لهذه الجهود. والصين، شأنها شأن الدول الأعضاء

الأخرى، تشعر بقلق عميق إزاء الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأطراف من تجاوز خلافاتها بسرعة وأن تتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن حتى يتسنى للمؤتمر استئناف عمله الموضوعي. ولكي نكون واضحين، فإن الحالة الراهنة نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة: أولها أن الأطراف على خلاف واضح بشأن تحديد الأولويات؛ ثانياً، من الصعب للغاية كفالة عدم تناقص الأمن في أي بلد من البلدان في الظروف التي تختلف فيها أوضاعها على نطاق واسع؛ وثالثاً، لم يتمكن جدول أعمال المؤتمر من مواكبة التغيرات الهائلة التي حدثت في الحالة الأمنية الدولية وفي التكنولوجيات العسكرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

وفي ظل هذه الظروف، لن يكون ثمة مخرج لا بالالتزامات المتبادلة ولا بأساليب الضغط التي تهدف إلى إجبار بعض الدول على التضحية بمصالحها الأمنية الأساسية. ويجب علينا تحليل الوضع بهدوء وفتح آفاق جديدة في تفكيرنا لالتماس حل مقبول للجميع. وقد ابتكر رؤساء المؤتمر مؤخراً، بمن فيهم الرؤساء من نيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي، أفكاراً جديدة تتسم بالإبداع، ونحن نقدر جهودهم تلك. وفي الوقت الحاضر، بالرغم من أننا لم نصل بعد إلى توافق في الآراء، فإننا نسير في الاتجاه الصحيح.

وحكومة الصين تعارض بحزم جميع أشكال الإرهاب، وقد شاركت باستمرار وبشاط في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي. وتعتقد الصين أن المقترح الذي تقدم به الاتحاد الروسي للتفاوض وإبرام معاهدة لمكافحة الإرهاب الكيميائي يكتسي أهمية كبيرة، كما سيعزز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي والنهوض بعملية نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن على استعداد لمواصلة بحث هذه الإمكانية مع جميع الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. المتكلم التالي ممثل بيلاروس. لك الكلمة سيدي.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين في تقديم التهاني بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وأمل أن يساعدنا ما أسبغته التقاليد على المرأة من الجمال والخبرة والحكمة على تحقيق تقدم في عملنا وتقديم مساهمة حاسمة في قضية نزع السلاح. ونظراً لأن المرأة في بيلاروس تحظى بقدر كبير من الحب والتقدير، فقد ظل الاحتفال باليوم الدولي للمرأة مستمراً لأربعة أيام. اسمحوا لي الآن أن أدلي ببعض التعليقات الأولية بشأن مبادرة الاتحاد الروسي.

وفي البداية، أود الإشارة إلى أن مبادرة الوزير لافروف موضوعية، نظراً لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تركز تركيزاً أكبر على المخزونات من أسلحة الدمار الشامل تحت سيطرة الدول، مما يترك ثغرة ينبغي سدها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل محفل للنظر في المبادرة، وبالنسبة لنا فإنها تتيح فرصة ليس لتنشيط المفاوضات فحسب، بل أيضاً للإسهام في قمع الإرهاب.

وفيما يتعلق بالمقترحات للمجموعة الثانية من المسائل، نعتقد أنها يمكن أن تشكل أساساً لاعتماد برنامج عمل في الوقت المتبقي قبل ١ نيسان/أبريل، عندما ينتهي الجزء الأول من دورة المؤتمر الحالية.

وبيلاروس مستعدة للمشاركة في الجهود الرامية إلى الاتفاق بشأن مضمون برنامج العمل، ووضع صيغة مناسبة وإصدار وثيقة تحظى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. والمتكلم التالي هو ممثل الولايات المتحدة. لك الكلمة سيدي.

السيد بوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية الكبيرة التي تعلقها الولايات المتحدة على دعم الإدماج الكامل للمرأة في شؤون نزع السلاح، وعدم الانتشار والحد من التسلح، وتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في مجال الأمن العالمي. ونحن نعلم أن إشراك المرأة ومراعاة وجهة نظرها في جهودنا المبذولة لمنع نشوب النزاعات، وفي جهودنا الرامية إلى إنهاء الحروب وتحقيق السلام العادل والمستدام، وفي جهودنا لحماية السكان المدنيين ومحاسبة أولئك الذين يرتكبون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمر ضروري للغاية للسلم والاستقرار وللأمن القومي للولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حقوق المرأة وسد الفجوة بين الجنسين على جميع الجبهات، سواء كان ذلك في الوصول إلى العدالة أو فرص التعليم أو الأدوار القيادية في القطاعين العام والخاص. ولا يتضح ذلك من خلال الممارسات اليومية فحسب، بل أيضاً من خلال عملنا ودعمنا مبادرة جنيف المعنية برواد المساواة بين الجنسين. وقد أطلق هذه المبادرة في تموز/يوليه الماضي المدير العام مايكل مولر، وسفيرة الولايات المتحدة بامبلا حاماموتو وكيتلين كرافت بوشمان أحد زعماء المجتمع المدني، وتركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق العمل على كسر الحواجز النظامية التي تمنع المرأة من الإسهام بشكل كامل. وهذه المبادرة فريدة من نوعها لأنها تدعو الممثلين الدائمين، والمراقبين ورؤساء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى الانضمام والالتزام باتخاذ ثلاثة إجراءات مؤسسية ملموسة وقابلة للقياس والمساءلة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتمشياً مع موضوع اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٦ "التعهد بتحقيق التكافؤ"، فإن أول هذه الإجراءات هو التوقيع على التعهد بتحقيق التكافؤ الذي أعده فريق المبادرة لحث المنظمين في جنيف عامة على الحرص على إقامة توازن بين الجنسين في المناسبات التي ينظمونها. وقد وقع بالفعل ٩٠ من المؤسسات الدولية والأفراد في جنيف على المبادرة، بما في ذلك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعدد من الزملاء هنا في هذه القاعة اليوم. وللذهاب خطوة أبعد، تطلب المبادرة من القادة اتخاذ إجراءات إضافية ملموسة وقابلة للقياس من اختيارهم لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي اليوم الدولي للمرأة، يمكننا أن نتذكر نساء الماضي، ونحتفل بنساء اليوم، ونرسي الأساس لنساء الغد، ولكن الأهم من ذلك يمكننا أن نتعهد بإحداث تغيير، مدركين أن علمنا لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته إلا عند تمكين النساء والفتيات من استثمار كامل إمكاناتهن. وفي هذا السياق، فإننا نشجع الذين لم تتح لهم فرصة بعد على الانضمام إلينا ليصبحوا من رواد المساواة بين الجنسين.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي مثل لحظة حاسمة حفزت العمل العالمي من أجل تعزيز مكانة المرأة بوصفها شريكاً على قدم المساواة، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالتأكيد مجدداً على أن الاستثمار في المرأة ليس مجرد صواب، بل أن مشاركتها التامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار تعزز السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفد الروسي على تقديم برنامج عمله، ولأبدي بعض التعليقات في هذا الصدد. وسياسة الولايات المتحدة بشأن أسلحة الدمار

الشامل واضحة ولا لبس فيها. ويجب أن نحمل المسؤولية الكاملة لأي دولة أو مجموعة إرهابية أو جهة فاعلة من غير الدول تدعم جهود الإرهابيين أو تمكنهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها. وبخصوص الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية مؤخراً، اشتركت الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي في اعتماد قراري مجلس الأمن ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) فيما يخص التصدي لمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في سوريا، ولتضمن عمل آلية التحقيق المشتركة أو بعثة التحقيق المشتركة مهمة تحديد جميع الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وبالرغم من أننا لا نرى في المؤتمر المكان المناسب لمعالجة هذه المسألة بالذات، فإننا مهتمون بالعمل مع روسيا وغيرها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أو أي منابر أخرى، كما أننا نعكف على دراسة المقترح في هذا السياق. ونحن نتطلع إلى الإسهاب في هذه التعليقات ومناقشة جميع المقترحات المختلفة لبرنامج العمل التي طرحت حتى الآن، وذلك في المشاورات غير الرسمية التي ستأتي بعد ظهر هذا اليوم.

وأخيراً، أود أن أعلق بإيجاز على مسألة أخرى ذكرها في هذه القاعة عدد من الوفود هذا الصباح، وهي على وجه التحديد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الأسبوع الماضي. السيد الرئيس، إن المجتمع الدولي قد أدان بشدة تجربة كوريا الشمالية النووية الأخيرة وعملية الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في انتهاك واضح لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن. إن قرار مجلس الأمن الذي اعتمد بالإجماع في ٢ آذار/مارس يجسد وحدة المجتمع الدولي وتصميمه الراسخ على مواجهة التحدي المستمر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانتهاكها لالتزاماتها وتعهداتها الدولية. ويهدف القرار إلى وقف الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواصلة وتطوير برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية اللذان يشكلان تهديداً للأمن ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل في العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. والمتحدث التالي على القائمة هو سفير هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، ترددت بعض الشيء في أخذ الكلمة - مع أنني عادة لا أتردد كثيراً في هذا المحفل - والسبب هو أنني سأكون رابع رجل يتكلم في اليوم الدولي للمرأة. وربما تغير الحال لاحقاً في أثناء المناقشة.

اليوم هو اليوم الدولي للمرأة، وقد أشارت عدة وفود إلى ذلك. تستحق مسألة المرأة ونزع السلاح، في رأينا، المزيد من الاهتمام، وهذا هو السبب الذي جعل هولندا تعطي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة في أثناء رئاستها في العام الماضي. وكان لدينا ثلاثة متكلمين خبراء قدموا عرضاً عاماً للحالة. كان أحدهم السيد مارييت شورمان، الممثل الخاص لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعني بقضايا المرأة والسلام والأمن وبقرار مجلس الأمن ١٣٢٥؛ وكان المتكلم الثاني من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وقد أعطى لمحة عامة عن موقف المكتب وعن الخطط الإضافية التي يعكفون على رسمها؛ أما الثالث فهو خبير في مجال إزالة الألغام، وقدم لمحة عامة عن النهج الجنساني في السياسات الهولندية بشأن إزالة الألغام. وفي المناقشة غير الرسمية التي تلت ذلك رحبت عدة وفود، من بينها إيطاليا وإندونيسيا والهند وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بإيلاء اهتمام أكبر لمسألة المرأة ونزع السلاح. وتمشياً مع ذلك،

أرسلنا في بداية عام ٢٠١٦ رسالة إلى جميع الرؤساء القادمين لمؤتمر نزع السلاح مقترحين إيلاء اهتمام أكبر لمسألة المرأة ونزع السلاح. وآمل أن يولي أحد رؤساء المؤتمر لهذا العام مزيداً من الاهتمام بهذه المسألة في المؤتمر، لأننا نعتقد أنها تستحق اهتماماً أكبر.

وفيما يتعلق بالمقترح الروسي، سيدي الرئيس، فقد أحطنا به علماً ونعكف على دراسته. ومن الصعب قول أكثر من ذلك في هذه اللحظة. ونحن نرحب بحقيقة أن هناك الآن ثلاثة مقترحات على الطاولة من ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وإذا كان ذلك يظهر التزاماً متجدداً، أرى أنه سيكون مشجعاً للنقاش في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. والمتكلمة التالية على القائمة هي سفيرة باكستان. الكلمة متاحة لك، سيدي.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أيضاً أن أهني جميع الرجال والنساء في هذه القاعة باليوم الدولي للمرأة وآمل ألا يشعر زميلي من هولندا بخيبة أمل إن قلت أنه قد صدح بصوت المرأة في هذه القاعة بشأن هذه المسألة.

سيدي الرئيس، نعرب عن تقديرنا لأسلوب رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوننا الكاملين معكم.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كينيا، السفير كيهوراني، باسم مجموعة الـ ٢١.

ونود أيضاً أن نشكر السفير ألكسي بورودافكين على عرض المقترح الروسي لمشروع برنامج العمل. ونخطط علماً أيضاً بالمقترحات الأخرى المطروحة، وهي مقترحات المملكة المتحدة ونيجيريا والولايات المتحدة. ونرحب بإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة في وقت لاحق اليوم بشأن هذه المقترحات. وسوف نشاطركم آراءنا بشأن هذه المقترحات خلال الجلسة غير الرسمية.

السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة الآن لقول بضع كلمات بشأن المرأة ونزع السلاح معتمة مناسبة اليوم الدولي للمرأة الذي يُحتفل به في جميع أنحاء العالم في ٨ آذار/مارس من كل عام. وهذا العام، للأسف، نفتقد الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في هذه القاعة لتدلي بيانها التقليدي. وقد أبحرت الرابطة العمل الأساسي في توعية المجتمع الدولي بمسألة المرأة ونزع السلاح. ونعنتم هذه الفرصة لدعوة الرابطة إلى إعادة النظر في قرارها واستئناف مشاركتها في المؤتمر. وسواء اتفقنا مع كل ما يقولون أم لا، فمن الأهمية بمكان أن نسمع صوت المجتمع المدني في عملنا.

وتؤيد باكستان تأييداً كاملاً المشاركة الفعالة للمرأة في نهج شامل للسلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الأخير بشأن هذه المسألة ٦٩/٦١ بعنوان "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح" في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد أيدت باكستان القرار وصوتت لصالح اعتماده. ويشير القرار بحق إلى أن المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة والرجل هي أحد العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق السلام والأمن المستدامين. وتحت الجمعية في قرارها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على كفالة تمتع المرأة بالمساواة في التمثيل في جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار والحد من التسلح.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على تمثيل المرأة الباكستانية في الأدوار البارزة المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح. فالممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا من النساء، بمن فيهن أنا، بطبيعة الحال. ومنصب وزير الخارجية الاحتياطي المعني بمسائل نزع السلاح في وزارة الشؤون الخارجية في باكستان في إسلام آباد أيضاً تشغله امرأة. وهذا بالطبع بالإضافة إلى العديد من الباكستانيات الأخريات اللاتي يعملن سفيرات ودبلوماسيات في مختلف عواصم العالم، فضلاً عن حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم.

ووصلت المرأة الباكستانية إلى أعلى المناصب السياسية في البلد، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء لفترتين وكذلك منصب وزير الخارجية ورئيس الجمعية الوطنية، من بين العديد من المناصب الهامة الأخرى.

وقد أصبحت منتجة الأفلام الباكستانية شارمين عبيد شينوي مصدر فخر لنا بمحصولها مؤخراً على جائزة أوسكار لأفضل فيلم وثائقي للمرة الثانية خلال أربع سنوات. وكلا الفلمين متعلق بقضايا المرأة، ونحن فخورون بأنها تمكنت إبراز هذه القضايا بشجاعة. ويضاف اسمها إلى قائمة طويلة من الباكستانيات الموهوبات اللاتي حظين بترحيب دولي، بمن فيهن ملالا يوسفزاي الحائزة على جائزة نوبل للسلام.

السيد الرئيس، إن باكستان ملتزمة بتحقيق نتائج أفضل فيما يخص مسألة المرأة ونزع السلاح وإيلاء اهتمام خاص لجميع جوانب خبرات المرأة في الصراع - بصفتها ضحية ومقاتلة وعامل من عوامل التغيير - بغية إعمال حقوق المرأة في المشاركة في برامج نزع السلاح والحد من التسليح، ومنع نشوب النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام. ونحن ندرك أن الطريق ما زالت طويلة أمامنا للتغلب على التحديات العديدة في هذا الصدد. ولكننا نأمل ملتزمين بتحقيق تغيير حقيقي على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة باكستان على بيانها. والمتكلمة التالية على القائمة هي سفيرة السويد. الكلمة متاحة لك، سيدتي.

السيدة بارد (السويد) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بصفتي ممثلة أول حكومة نسائية وعضوة في مبادرة جنيف لرواد المساواة بين الجنسين، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لما ذكرته للتو زميلتي الباكستانية والزملاء بشأن أهمية تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة المرأة، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أثني عليكم وعلى فريقكم للعمل على إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح صوب العمل الموضوعي. ونحن نشاطركم تماماً الإحباط إزاء ما يقارب العقدين من الجمود، والتقييم الذي يفيد أن المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء في المؤتمر. واستناداً إلى هذه الخلفية، تؤيد السويد أي مقترح نعتقد أنه يهيئ فرصة للمضي بالمؤتمر قدماً بطريقة بناءة ويضيف قيمة إلى جهود نزع السلاح، في حين تجري بالطبع تقييماً لجميع المقترحات وفقاً لمزاياها الموضوعية. وعلى مدى الشهرين الماضيين، شهدنا عدة مقترحات من الدول الأعضاء ترمي إلى تحقيق هذا التقدم. وأيدت السويد المقترح المقدم من نيجيريا، الرئيس السابق للمؤتمر، ورحبت بمبادرات تقدم بها أعضاء آخرون لكسر الجمود، لا سيما الولايات المتحدة ومؤخراً المملكة المتحدة الذي عُمم على أعضاء المؤتمر في ٢٢ شباط/فبراير. وفي الأسبوع الماضي عرض وزير الخارجية

الروسي سيرغي لافروف آخر هذه المبادرات مقترحاً أن نبدأ عملنا على إعداد اتفاقية لمكافحة الإرهاب الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية. وتشاطر السويد الآخرين القلق إزاء استمرار استخدام المواد الكيميائية السامة في الصراع السوري، وفي حين أن النظام السوري متورط في عدد من الحالات قيد التحقيق حالياً من قبل آلية التحقيق المشتركة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن الادعاءات الموثوقة بشأن امتلاك داعش لخرذل الكبريت يُعد بالتأكيد تطوراً مقلقاً جداً. ومع ذلك، لدينا في هذه المرحلة بعض الأفكار والأسئلة الأولية فيما يتعلق بالمقترح الروسي سنثيرها في المشاورات غير الرسمية التي ستبدأ بعد ظهر اليوم.

السيد الرئيس، أود أن أؤكد مجدداً استعداد السويد للإسهام في أي حل قد يكسر الجمود ويساعدنا على التركيز على الجوهر بدلاً من الإجراء. ولما كانت المقترحات المطروحة حالياً قد تمضي بنا في هذا الاتجاه، فإننا مستعدون للنقاش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة السويد على بيانها. وأرى أن مثل الجمهورية العربية السورية قد طلب أخذ الكلمة. لك الكلمة سيدي.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أسمح لي بتهنئتك بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح أن مقترحات عديدة مطروحة أمامنا، ونأمل أن تفضي إلى اعتماد برنامج عمل لتوجيه المؤتمر وإخراجه من المأزق الحالي.

ثانياً، أود أن أهني جميع النساء الحاضرات معنا في القاعة وجميع نساء العالم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. ونعتقد أنها فرصة لتمكين المرأة من المشاركة على نطاق أوسع - وننتحدث على وجه الخصوص عن مؤتمر نزع السلاح - في القضايا المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى نقطتي الثالثة، وهي الإعراب عن دعم بلدي الكامل، بوصفه عضواً في مجموعة الـ ٢١، للبيان الذي أدلت به كينيا باسم المجموعة.

رابعاً، على الرغم من أن هذا المحفل موجود للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً فيما يخص نزع السلاح، فقد لاحظت أن هناك قدراً من الالتباس وسط بعض الأطراف في فهمها لدوره بالضبط. وفي الحقيقة، مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وعندما نقول "المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح" فإننا نعني أن مبرر وجوده هو إعداد الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح؛ وعندما نقول "صكوك قانونية دولية"، ما نعنيه هو الاتفاقات والمعاهدات وما شابه ذلك. ويعلم الجميع، من حيث المبدأ، أن نقطة الانطلاق للاتفاقات لا تكون حالة فردية محددة. بل إنها تُستخدم لتنظيم مسألة معينة على أساس إطار عام وشامل. ولا أعلق تحديداً على المقترح الروسي وإنما على ملاحظات سمعتها تخص ذلك المقترح. فالمقترح الروسي لا يخص سوريا لوحدها؛ وقد أورد المقترح مثلاً على ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سواء في الجمهورية العربية السورية أو في العراق، للتأكيد على أهمية تلك المسألة. وللأسف، فإن بعض الأطراف بدأت في التعامل مع المسألة كما لو أنها تخص فقط الجمهورية العربية السورية، أو كما لو أن ما ناقشه هنا هو الوضع في الجمهورية العربية السورية. واعتقد أن هذا يمثل عدم فهم لحقيقة أن هذا المحفل لا ينظر في مسائل محددة تؤثر على بلدان محددة. فالغرض من وجوده هو التفاوض على صك قانوني دولي ملزم في سياق عام.

وأخيراً، لقد قلت من قبل في هذا المؤتمر، وأكرر ذلك الآن، إنه لا ينبغي استخدام كلمة "نظام" عند الحديث عن بلدي. يؤسفني جداً أن المصطلح استخدمه للتو ممثل السويد. هناك شيء يسمى الدولة السورية، وهناك شيء يسمى الحكومة السورية وهناك رئيس الجمهورية العربية السورية. ولا أود مناقشة هذه المسألة مرة أخرى. وهناك مصطلحات دبلوماسية يجب احترامها عند التعامل مع ممثلي الدول. ولا يوجد هناك نظام، توجد دولة سورية. وأود أن يكون ذلك واضحاً لزملائنا في هذه القاعة عندما يتكلمون عن بلدي أو يشيرون إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لك الكلمة سيدي.

السيد جو تشول - سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أعرب عن أحر تهانينا إلى النساء في العالم، بمن فيهن الموجودات في هذه القاعة، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

لم أكن أنوي أخذ الكلمة اليوم، ولكنني فعلت لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورد ذكرها في ملاحظات بعض الوفود. ورداً على الملاحظات التي أبدتها الوفود بشأن ما يسمى بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتحدث في ٤ آذار/مارس.

ودبرت الولايات المتحدة "قراراً آخر بشأن الجزاءات" عن طريق إساءة استخدام مجلس الأمن، بينما تعيب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة القنبلة الهيدروجينية وإطلاق السوائل. هذا "القرار" - غير المسبوق في بشاعته وعدم مشروعيته - من أفعال قطاع الطرق ولا يمكن تبريره أبداً.

وإذا كان الحصول على الأسلحة النووية موضع تساؤل، فإن حصول الولايات المتحدة عليها - أول بلد في العالم يحصل على الأسلحة النووية والمستخدم الوحيد لها - ينبغي أن يكون موضع تساؤل؛ وإذا كان هناك أي خطأ في حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية، فمن الضروري أن يكون وزر ذلك على الولايات المتحدة بسبب السياسة العدائية والتهديد النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو أمر تتولى المسؤولية عنه.

وحصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية خيار لا يمكن تفاديهِ للدفاع عن النفس، لأن الولايات المتحدة - أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية والمستخدم الوحيد لها - قد سمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكريمة "محور الشر"، وحددت هدفاً لضربة نووية وقائية، كما أنها صعدت باستمرار التحركات العدائية والتهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير مختلف أنواع المعدات الفتاكة من أجل حرب نووية.

وقد وُصفت تجربة القنبلة الهيدروجينية وإطلاق السوائل من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنهما انتهاك "لقرارات" مجلس الأمن السابقة، ولكن تلك "القرارات" في جوهرها نتاج لممارسة استعلائية تجاوزت ولاية مجلس الأمن. وإذا كان مجلس الأمن مكلفاً بحظر بلد من إجراء تجربة نووية، فما الحكمة من وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما هي الضرورة لمعاهدة حظر التجارب النووية؟

أما إطلاق السوائل، فهو الحق المشروع لدولة ذات سيادة. طورت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطة السنوات الخمس لتنمية الفضاء الجوي الوطني من خلال ممارسة

مشروعة للحق المستقل المعترف به بموجب القانون الدولي، ووفقاً لذلك أطلقت بنجاح سائل رصد الأرض كوانغميونغسونغ-٤، الذي يعمل الآن بشكل طبيعي.

أين النص في ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح مجلس الأمن الحق في حرمان دولة عضو في الأمم المتحدة من الحق في استخدام الفضاء للأغراض السلمية، وهو حق منصوص عليه في القانون الدولي؟

وإذا كان هناك خطأ في إطلاق سائل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فمن الضروري تخطيط جميع البلدان التي تطلق السوائل، بما في ذلك الولايات المتحدة. والولايات المتحدة، في خصم انشغالها بالعداء تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بلغت بما الفظاظه ألا تتردد في إدراج "السلع الكمالية" ضمن السلع المحظورة في محاولة لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من استيراد حتى الأجهزة الرياضية، مثل معدات مرافق التزلج، التي لا علاقة لها بتطوير الأسلحة. ويكمن وراء ذلك غرض وطبيعة عدائية شرسة ضد حقوق الإنسان، ترمي إلى حرمان الناس من الاستمتاع بالضحك في المرافق الثقافية الترفيهية مثل منتجات التزلج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنع الناس من التمتع بالحياة الاجتماعية المتحضرة جداً - الوعد الذي قطعه حزب العمال الكوري من أجلهم - وعلاوة على ذلك، تخطيط النظام الاجتماعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترفض جميع "القرارات" الصادرة ضدها، بما في ذلك "القرار" الصادر مؤخراً، والتي يُساء استعمالها لأغراض سياسية شريرة من قبل دولة كبرى، في انتهاك سافر للحق المستقل في التنمية والحق في الوجود لدولة ذات سيادة، وبصفة تلك القرارات وثائق إجرامية تعوزها النزاهة والشرعية والأخلاق.

وكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - وبخاصة البلدان الصغيرة - تجهر بشكل متزايد بالدعوة إلى إصلاح ديمقراطي في مجلس الأمن، الهيكل الأكثر بعداً عن الديمقراطية والإنصاف، والذي ظل على طبيعته دون مساس ضمن آلية الأمم المتحدة. وتعتبر هذه الدول عن احتجاجها بتجاهل قرارات مجلس الأمن غير المعقولة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، البلد الذي سار على طريق الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية في مواجهة العقوبات والحصار من قبل الولايات المتحدة، اتخذ مساراً كان ينبغي أن يسلكه بالفعل، بينما يدرك تماماً أن الولايات المتحدة سوف تفرض عليه عقوبات مرة أخرى.

إن التنمية الذاتية، وهي المبدأ الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي القوة لشعب شجاع أسس دولة تمتلك القنبلة الهيدروجينية وتطلق السوائل بفضل الحكمة والتكنولوجيا الأصلية وبإيمان راسخ في جهوده الخاصة، على الرغم من السياسة العدائية المتواصلة والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والتي استمرت لأكثر من سبعة عقود.

ومن الخطأ الكبير في الحسابات الاعتقاد بأن العقوبات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستجدي نفعاً.

وتعزيز الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو ممارسة للحق العادل في الدفاع عن النفس، وهو ما ينبغي أن يستمر ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها العدائية؛ وإطلاق السوائل بواسطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل جزءاً من العمل لتنمية الفضاء بموجب الحق المشروع لدولة ذات سيادة، وهو ما ينبغي أن يحدث دون توقف إلى الأبد، بغض النظر عن السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة، والتي لم تُحدد نهايتها بعد.

وستكون الولايات المتحدة مسؤولة بالكامل عن فشل عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية لأنها رفضت رفضاً باتاً التخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. والمتكلمة التالية هي ممثلة تركيا. الكلمة متاحة لك، سيدتي.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، فسمحوا لي أن أهنئكم أولاً بتوليكم المنصب. وأتمنى لكم النجاح في جهودكم وأكد لكم دعم وفدي. كما أشكركم على عقد مناقشات غير رسمية بعد ظهر اليوم بشأن برنامج العمل. وسوف نشارك في تلك المناقشات، لذلك سأحتفظ ببعض تعليقاتي حتى الظهر.

لقد استمعنا باهتمام إلى العرض الذي أدلى به الاتحاد الروسي، كما أن المشروع الذي عُُم يوم الجمعة الماضي قيد النظر في عاصمة بلدي. إن وجود الأسلحة الكيميائية في العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، يمثل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لتركيا والمنطقة والمجتمع الدولي ككل. وللأسف استخدمت الأسلحة الكيميائية في ثلاثة صراعات في جوارنا القريب في العقود الثلاثة الماضية. والخطر المتمثل في حياة الأسلحة الكيميائية من جانب منظمات إرهابية يعد مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ونحن نؤيد تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهو أداة حاسمة لمنع حياة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بواسطة جهات فاعلة من غير الدول.

ويتطلب مشروع برنامج العمل الذي اقترحه الاتحاد الروسي دراسة متأنية. وهناك مجموعة من الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها، وأنا واثقة من أن سيكون لدينا الوقت للتعامل مع هذه الأسئلة. وفي هذه المرحلة، سمحوا لي أن أقول إن من الأسئلة التي يتعين إدراجها هو ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح هو أفضل منبر للتفاوض بشأن هذه المسألة. وخطر إنتاج الأسلحة الكيميائية وحيازتها واستخدامها من جانب الإرهابيين مسألة هامة يعترف بها المجتمع الدولي؛ غير أن لا ينبغي تصور هذا الاعتراف لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحقائق الراهنة. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية تنص على أن الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات المتورطة في استخدام المواد الكيميائية أسلحة، بما فيها الكلور أو أي مادة كيميائية سامة أخرى، يجب أن يخضعوا للمحاسبة. وفي هذا الصدد، فإننا نتابع عن كثب عمل آلية التحقيق المشتركة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك.

وبهذا ينتهي عملنا لهذا الصباح. وكما ذكرت في بداية هذا الاجتماع، أود عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة عند الساعة الثالثة بعد الظهر. وستكون هذه المناقشات غير الرسمية في القاعة رقم ٩. وحالياً، تقرر عقد الجلسة العامة الرسمية القادمة يوم الثلاثاء ١٥ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المجلس.

تُرفع الجلسة.

تُرفع الجلسة الساعة ١١/١٠.